

# المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Du développement durable La responsabilité sociale et son rôle dans la réalisation

براغ محمد

مخبر الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

جامعة بومرداس - الجزائر

[baragh@yahoo.fr](mailto:baragh@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2022/09/30

دربان أحمد\*

مخبر الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

جامعة بومرداس - الجزائر

[dorbaneahmed9@gmail.com](mailto:dorbaneahmed9@gmail.com)

تاريخ الإستلام: 2022/07/28

## ملخص:

تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف. وتعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساسي في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعملائها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه المسؤولية ومختلف مجالاتها وتبيان منافعها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانيا. وفي الأخير استخلصنا وبشكل عملي أن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، احترام حقوق الإنسان، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، الحوار مع أصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي.

تصنيف JEL: F15، D03.

## Résumé:

Le développement durable vise à réaliser la justice entre les différentes générations dans la répartition des ressources naturelles afin d'assurer la continuité du processus de développement, à travers les trois dimensions économique, sociale et la dimension environnementale, avec la contribution de toutes les parties. Les institutions économiques sont les principaux partenaires du développement durable de par leur responsabilité sociale vis-à-vis de leurs employeurs et de leurs clients, d'une part, et de la société et de l'environnement dans lesquels elles sont actives, de manière à clarifier cette responsabilité et ses divers domaines et à en démontrer les avantages aux institutions, Afin de les réfléchir sur le terrain. Finalement, nous avons conclu que l'organisation qui souhaite exercer ses responsabilités sociales et contribuer au développement durable doit respecter l'environnement, enrichir le dialogue social et améliorer les conditions de travail, respecter les droits de l'homme, l'engagement et la responsabilité envers la communauté locale et contribuer au développement local. Normes internationales sur la responsabilité sociale et le développement durable.

**Mots clés:** Développement durable, responsabilité sociale.

**Jel Classification Codes:**F15;D03.

\* المؤلف المراسل.

لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام كثير من الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية ، ومن ثم وضع حاجة الانسان في بؤرة سياسات التخطيط وصنع القرار ، على اعتبار ان العنصر البشري هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف ابعادها . حيث ان العالم اليوم يعرف مجموعة من التحولات وخاصة في بناء اقتصاديات المعرفة والتي فرضت تنافسا يعتمد على تنمية الموارد البشرية بشكل يضمن تحقيق تراكم نوعي وكمي لراس المال البشري . ولما كانت مسؤولية المنظمات قد تطورت تاريخيا تحت تأثير الضغوطات الاجتماعية والبيئية والاصلاحات التشريعية التي فرضت ترابطا وثيقا بين الممارسات المسؤولة اجتماعيا وبيئيا امام بقاء واستمرارية المنظمة مما جعل المسؤولية الاجتماعية حقيقة نظرية وميدانية اثبتتها تنظير طويل استسقى اصوله من واقع تشابك الادوار الاقتصادية والثقافية والادارية والاجتماعية للمنظمة في ظل التنمية المستدامة ، لتخرج المنظمات من عزلتها الداخلية كنظام مغلق ، اذ فرضت مقارنة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة نفسها في محيط العلاقات والتسيير الاداري والاقتصادي للمنظمات ، وهذه المسؤولية من خلال العمل على التنمية المستدامة في حدود التنظيمات الادارية والتشريعات القانونية والابعاد الاخلاقية (عبداللاوي، جرادي، 2017، صفحة 2).

وبناء على ما تم ذكره وانطلاقا من أهمية المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة للموارد البشرية، وعليه فإن

الورقة البحثية تسعى للإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية :

ما مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة؟.

وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق الى المحاور التالية:

❖ المحور الأول: التنمية المستدامة، المفهوم، الخصائص والأبعاد

❖ المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات

❖ المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

2.التنمية المستدامة ، المفهوم ، الخصائص والأبعاد:

1.2. مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

تركز بعض التعاريف الإقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، و ذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها " ، كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل " (حسين عبد الحميد، 2006، صفحة 208)

سلط مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 الذي عرف "بمؤتمر قمة الأرض" الضوء على ضرورة معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان جراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صاحبها الاضرار بالبيئة ، بحيث أثار اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية. وفي هذا الإطار تم ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية حول قضايا تغير المناخ والمحافظة على الغابات ومكافحة التصحر وقضايا الطاقة والمياه، والتنوع البيولوجي. كما مهد الطريق حول مفهوم موحد للتنمية المستدامة الذي يوضح التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة (السعيد، 2012، صفحة 464) التنمية المستدامة على انها "هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مع البيئة

والاقتصاد".(محمد عزت، محمد عبدالكريم، 2000، صفحة 294)كما عرفت على انها: " التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاص (Edwin, p. 01)".

كما عرفت كذلك بأنها: " التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستمرار والتواصل من منظر استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الإجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية ، الإقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي " (رقامي، بوشنيقر، 2012، صفحة 439).و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي " تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة " .

وفيما يلي سنذكر بعض السمات او الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة:

- ❖ التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- ❖ التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- ❖ التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- ❖ عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- ❖ التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تسام فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- ❖ التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.(كريم، جوان 2010، صفحة 196)
- ❖ تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- ❖ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- ❖ تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول؛
- ❖ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛
- ❖ تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛
- ❖ تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛
- ❖ تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.(عمر، 2012، صفحة 8)

## 2.2. أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الانساني الاجتماعي، والبعد البيئي .

❖ البعد الاقتصادي: يعني هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع والتخفيض من نسبة الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب.

● حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن سكان البلدان الصناعية يشغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من ذلك، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "O.C.D.E" أعلى بـ 10 مرات في المتوسط العام منه في البلدان النامية مجتمعة.

● إيقاف تبيد الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية وإحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكيد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

● مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية في الماضي، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسبب الأول في انبعاث ثاني أكسيد الكربون أحد الغازات الدفيئة بنسبة 25%.

● تقليص تبعية البلدان النامية: توجد روابط دولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، بحيث لم تساهم الصناعات الاستخراجية بكيفية إيجابية في النمو الاقتصادي.

● المساواة في توزيع الموارد: يجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

● الحد من التفاوت في المداخل: فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات هي التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمور الآسيوية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

● تقليص الإنفاق العسكري: ذلك لأن الأغراض العسكرية والمعدات الحربية عند زيادتها تساهم في تهديد الأمن البيئي وتزيد من التلوث الجوي والبحري (بريش، محمد، صفحة 3).

❖ البعد الإنساني الاجتماعي: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاهية الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة المختلفة للمجتمعات الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الانتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الانسان وتوفير الأمن وتنمية الثقافات.

● تثبيت النمو السكاني: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضبط حجم السكان لأن زيادة السكان عامل يساعد في تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، ورفع حجم التلوث، وبالتالي تعرقل جهود

التنمية. ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن المشكلة لا تكمن في حجم السكان بقدر ما تتمثل في سلوكياتهم ومهاراتهم، لذا يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وكيفية الاستخدام الكامل للموارد البشرية هو العنصر الأساسي لاستدامة التنمية.

- أهمية توزيع السكان: إن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثار سلبية على البيئة، وعليه تعطى التنمية المستدامة الاهتمام للتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن باتخاذ تدابير سياسة خاصة مثل الاعتماد على الإصلاح الزراعي (فريد، اسماعيل، صفحة 5)

❖ البعد البيئي والتكنولوجية : أمام التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تنقل باستمرار بفعل التدهور والتلوث والتلف، تولد وعي بضرورة صيانة الأوساط البيئية وحماية ثروتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء، بل وحتى الطاقة. وقد تجاوز هذا الوعي موارد المواد الاستهلاكية ليشمل مجال الحفاظ على التوازن البيئي دفعا للأضرار التي تحدث بالمنشآت العمرانية والصناعية والتجهيزية فضلا عن الموارد الطبيعية. إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر، وهي عمليات أساسية لحماية البيئة بضمان توازنها ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. والواقع أنه، لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية. إلا أنه أصبح من الواضح بان وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الانمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي ابعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

وكتعديل لهذا الواقع، وإدراكا للتركة البيئية السلبية التي انشأتها تلك السياسات الانمائية، فإنه على اصحاب القرار انشاء مؤسسات مكلفة بشؤون البيئة قد تكون وزارة أو سلطة أو مصالح، واقتصار دورها على المراقبة في مجال اختصاصها. وبالتالي فإن مثل هذه المؤسسة قد تعارض تنفيذ المشاريع لأسباب بيئية. وهذا في حد ذاته قد يفسره المسؤولين في هذا المؤسسات المتأثرة على أنه تدخل في شؤونهم وقد يسبب في رأيهم عائقا للتنمية ويحد من امكانية خلق فرص العمل (عماري، يوما 7-8 أبريل 2008، صفحة 12). إن التنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تدعوا الى :

- حماية الموارد الطبيعية: والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصائد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تملح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

- صيانة المياه : وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد

للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها.

● **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

● **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان (توفيق، لعفيفي، صفحة 9).

### 3.2. أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة

❖ **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: (Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 31/08/2017)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وجميع أنحاء العالم ؛
- القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار؛
- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ؛
- ضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان تسيير مستدام للموارد المائية ؛
- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ، ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشارك ، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل لائق للجميع؛
- بناء بني تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام التي تعود بالفائدة على الجميع وتشجع الابتكار؛
- الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها ؛
- ضمان أن تكون المدن والمستوطنات البشرية مفتوحة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- وضع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام ؛

- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره؛

❖ **متطلبات التنمية المستدامة (آسيا، 2012، صفحة 7):** لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات؛
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي؛
- نظام ثقافي: يدرّب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

#### 4.2. مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة

❖ **المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها بشأن التنمية المستدامة:** تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وتمثل فيما يلي (بلقاسم، 2015، صفحة 84):

**المبدأ الأول:** تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل؛

**المبدأ الثاني:** الاستفادة من كل دولار: أفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم، ان تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشاكل البيئية الرئيسية؛

**المبدأ الثالث:** اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة، ومنها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية أي وضع سياسة لتحقيق الربح للجميع؛

**المبدأ الرابع:** استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفع النفقات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج؛

**المبدأ الخامس:** الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي وقامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي وثقافة حماية البيئة؛

## المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص : باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الأيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة ؛

المبدأ السابع: إشراك الكامل للأفراد: عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما، يجب مشاركة المواطنين المحليون في هذه العملية،

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة ؛

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية ؛

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية : عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، .

❖ مؤشرات التنمية المستدامة :

الجدول رقم (01): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996- فصول جدول أعمال القرن 21-

| المؤشرات الاجتماعية |   |
|---------------------|---|
| الفصل 03            | مكافحة الفقر                                      |
| الفصل 05            | الدينامية الديمغرافية والاستدامة                  |
| الفصل 36            | دعم التعليم والوعي العام والتدريب                 |
| الفصل 06            | الحماية والارتقاء بالعناية الصحية                 |
| الفصل 39            | الصكوك والآليات القانونية الدولية                 |
| الفصل 40            | الإعلام من اجل اتخاذ القرار                       |
| الفصل 09            | حماية الغلاف الجوي                                |
| الفصل 21            | الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة             |
| الفصل 19            | الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة     |
| الفصل 20            | الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة             |
| الفصل 22            | الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة   |
| المؤشرات المؤسسية   |   |
| الفصل 08            | إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار       |
| الفصل 35            | العلم في خدمة التنمية                             |
| الفصل 07            | دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية       |
| المؤشرات الاقتصادية |   |
| الفصل 02            | التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة |
| الفصل 04            | تغيير أنماط الاستهلاك                             |
| الفصل 33            | الموارد والآليات المالية                          |
| الفصل 34            | نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون               |
| المؤشرات البيئية    |   |
| الفصل 18            | حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها                |
| الفصل 17            | حماية المحيطات وجميع البحار                       |
| الفصل 10            | النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها            |

|          |  |
|----------|--|
| الفصل 12 | إدارة الأنظمة الأيكولوجية الهشة: محاربة التصحر             |
| الفصل 13 | إدارة الأنظمة الأيكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال |
| الفصل 14 | دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة                    |
| الفصل 11 | محاربة إزالة الغابات                                       |
| الفصل 15 | المحافظة على التنوع البيولوجي                              |
| الفصل 16 | الإدارة السليمة بيئيا للبيوتكنولوجيا                       |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة" ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001، ص 19-23.

وتستجيب هذه المؤشرات أيضا للمبادئ المعلن عنها في الفصول المختلفة للمذكرة 21 وهي الوثيقة التي خرج بها مؤتمر مدينة "ريو" والتي تحدد الأهداف المنشودة لتصبح التنمية المستدامة حقيقة في القرن 21.

حسب ما يوضحه الجدول التالي:

### جدول رقم (01): يمثل مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية

| البيان  | مؤشرات القوى المحركة   | مؤشرات الحالة   | مؤشرات الجواب   |
|---|--|---|---|
| <b>الاجتماعي</b>                                |  |   |   |
| - إنعاش التربية<br>- تحسين الجمهور<br>- التكوين | - نسبة تغير المتدرسين<br>- نسبة التسجيلات في الابتدائي (الخام والصافي).<br>- نسبة التسجيل في الثانوي (الخام والصافي).<br>- نسبة محو الأمية لدى الكبار. | - وصول الأطفال الدرجة الخامسة من الابتدائي.<br>- معدل التمدرس.<br>- اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات.<br>- عدد النساء من بين 100 رجل في مواقع عمالة مكثفة | حصلة الناتج الداخلي الخام في التربية  |
| <b>الاقتصادي</b>                                |  |   |   |
| المصدر والميكانيزمات المالية                    | - التحويل الصافي للمصادر.<br>- مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليها.<br>(نسبة مئوية من الناتج الوطني الخام)                        | - ديون<br>- خدمة الديون/صادرات  | - النفقات العمومية من أجل حماية البيئة.<br>- قيمة تمويل جديد أو إضافة من أجل التنمية المستدامة. |
| <b>البيئة</b>                                   |  |   |   |
| حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها              | - التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية.<br>- استهلاك كل ساكن للمياه   | - مخزون المياه الجوفية.<br>- الحاجة البيوكيميائية إلى الأكسجين في السواقي.  | - تغطية معالجة المياه القذرة.<br>- كثافة الشبكات المائية.                                       |
| <b>المؤسسات</b>                                 |  |   |   |
| المعلومات من أجل اتخاذ القرار                   |  | أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 ساكن.<br>- الحصول على المعلومات.   | برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة   |

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2000.

### 3.1.3 المسؤولية الاجتماعية للشركات

#### 1.3.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ان المسؤولية الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وان هدفها هو تحقيق اكبر عائد من الربح ، الا انه في وقتنا الحاضر نرى ان تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية

فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة، في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر انحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم " مفهوم المسؤولية الاجتماعية (شريفة، العربي، 2013، صفحة 2).

عرفها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة على أنها: "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل للسلوك الأخلاقي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة".

كما تعرفها منظمة الأمم المتحدة على أنها: "توسع مفهوم استخدام عبارة "تحلي الشركات لروح المواطنة العالية، التي تغطي كل من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. ومكان الشركات عبر الوطنية ان تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة" (عبدالرزاق، حسين، 2011، صفحة 228).

### 2.3. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة يمكن إنجازها في العناصر التالية:

#### ❖ بالنسبة للمؤسسة، من أهمها :

- تحسين صورة المؤسسة في ترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى العملاء والعاملين عامة ؛
- تحسين مناخ العمل السائد في منظمة الأعمال ، ونشر التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؛
- استمرار أصحاب المصالح الخارجيين في التعامل مع المؤسسة، ذلك لتتوفر لهم الشعور بالأمن والأمان والسلامة، والذي يحقق ذلك هو امداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة (غربي يسين، جامعة الشلف يومي 15/14 نوفمبر 2016، صفحة 7)

#### ❖ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل: المساهمة في دعم

البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية والترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية

#### ❖ حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية،

تبني سياسة بيئية رشيدة.

### 3.3. ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، يشمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية الابعاد التالية :

#### ❖ البعد الاقتصادي: هذا البعد يشير الى خلق القيمة من خلال انتاج السلع والخدمات، ومن خلال انشاء سلع وخدمات

فرص عمل ومصادر دخل؛

#### ❖ البعد القانوني: يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات المؤسسة على الافراد داخل وخارج

المنظمة، مثل علاقات العمل السلمية (دحماني، يومي 15/14 نوفمبر 2016، صفحة 4)

❖ البعد الاخلاقي: مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في اطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها؛

❖ البعد الانساني: وهي المنافع المزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والانشطة الخيرية، وهذا البعد يساهم في تعزيز صورة المؤسسة في ذهن المواطن (فؤاد محسين، 2003، صفحة 37)

4. المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان قريبين جدا ، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية:

❖ احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛

❖ الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتجات؛

❖ إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛

❖ احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛

❖ الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة وتبييض الأموال؛

❖ الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح ؛

❖ الانضمام الى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضها منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثرى أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها(عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل. وتضمن المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق من الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك ذلك أن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتناسك يحسن من أداء المؤسسة والمجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الانسان وحماية البيئة، وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة. فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وتتقيد بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 والمعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 ومواصفات المحاسبة والمسائلة والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

والتنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق ومعلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة (شليل، عباد، يومي 14 و 15 فيفري 2011، صفحة 18)

لقد تغير توجه منظمات الاعمال في الآونة الاخيرة من التوجه لتحقيق الربح الى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع موائيق لأخلاقيات الاعمال وموائيق بيئية واجتماعية. فبالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطق فان اي منظمة اعمال تسعى الى ادماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه ان يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلبي.

وبشكل عملي فان المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الاموال، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، الحوار مع اصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ان الاجندة 21 المنبثقة من مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ريودي جانيرو في عام 1992 ، والذي اعتمده زعماء اكثر من 100 بلد قد وصفت المؤسسات بانها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان . وانطلاقا من مبدأ ان هذه المؤسسات مهما كان شكلها او حجمها او طبيعة نشاطها او مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الاثر البيئي للنشاط الذي تمارسه . لقد قاد ذلك الى تغيير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي اصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية ، حيث اصبحت احد اكبر الاطراف الفاعلة في المجتمع ، وان مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الارباح على حملة الاسهم فقط ، ولكن ايضا ان تتحمل مسؤولياتها المجتمعية في انتاج وتوزيع ثرواتها على مختلف الاطراف ذات المصلحة ، وتولد على ذلك ان ابدت المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على ان تكون مشاريعها الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا ، فشرعت في انتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع موائيق لأخلاقيات الاعمال وموائيق بيئية واجتماعية . وخلال نفس الفترة بادرت بعض كبريات الشركات العالمية الى انشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي اصبحت تاخذ على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة .

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية اصبحت هذه الاخيرة شريكة في التنمية المستدامة ، حيث انه بالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فان أي مؤسسة اقتصادية تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في ادارتها ، وهذا بعيدا عن الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال ادارة النفايات والتقليل من الانبعاث من غبار والغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه . وبالتالي يتحتم على هذه المؤسسات ان تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي (هشام، عبدالرحمان ، - يومي 12 و 13 نوفمبر 2014 ، صفحة 9)

ان من اهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، اذ بعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من اهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق الى المؤسسات الاقتصادية

ودورها في التنمية المستدامة، ذلك ان هذه المسؤولية يراها البعض على انها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة . فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم احداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية الذي هو تعظيم الربحية للمساهمين . فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها ان تعمل على تحقيق اهداف اخرى لأطراف داخلية واخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها . وان السعي الدائم والمستمر الى تحقيق هذه الاهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من اشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، اما الفرق بينهما فيكمن في ان مفهوم التنمية المستدامة تعنى به اطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الاعمال، المجتمع المدني، المواطنين والمستهلكين . في حين ان مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الاعمال . ونقول اختصارا بان المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من اهم ادواتها(مقدم، 2014، صفحة 95).

##### 5. خاتمة:

إن المؤسسات الاقتصادية تمثل شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، وعن طريق استثماراتها التي تخدم المجتمع والمواطن، من خلال توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي، وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها، وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي .

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة جملة من التوصيات والمقترحات لعل من أهمها:

- ✓ زيادة وعي المؤسسات ومسئوليتها بأهمية تحملها للمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة معها ؛
- ✓ ضرورة قيام المؤسسات بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها خلال السنة ، حتى يتسنى لأفراد المجتمع تقييم الدور الاجتماعي للمؤسسة؛
- ✓ ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية لهذه المسؤولية من خلال معايير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها ؛
- ✓ إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المؤسسات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعد ومبادئها كما تعمل به المؤسسات العالمية الرائدة ؛
- ✓ تحسيس اصحاب المؤسسات بمسئوليتهم الاجتماعية خاصة في الجانب البيئي خاصة مع سعي الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية أصبحت من الاختيارات الاستراتيجية لدى المنظمات الريادية .

##### 6. قائمة المراجع:

1. Edwin, Z. (s.d.). " Qu'est-ce que le développement durable ? . Paris: Intervention lors du cycle de conférences "Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences.,.
2. Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté 31/08/2017 .( بلا تاريخ).
3. ابراهيم، ربه محمد عزت، محمد عبدالكريم.(2000). اقتصاديات الموارد. مصر: دار المعرفة الجديدة.

## المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

4. أحمد رشوان حسين عبدالحميد. (2006). البيئة والمجتمع. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
5. بلقاسم ، حفصة عبداللاوي ، جرادي. (2017). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة. الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية.
6. بن الشيخ، الدراجي توفيق، لعفيفي. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة وأبعادها. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة: الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية . .
7. جعدي، عطية شريفة، العربي. (2013). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات . جامعة قاصدي مرباح ، يوما 25 و 26 نوفمبر ، ورقلة: الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . .
8. حسين الحمدي فؤاد محسين. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية ) . اطروحة دكتوراه: جامعة المستنصرية .
9. دراجي السعيد. (2012). التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي. قسنطينة، الجزائر، يومي 21/20 نوفمبر: الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
10. راجح بلقاسم. (2015). متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة امحمد بوقرة بوقرة بومرداس : اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . .
11. زمان كريم. (جوان 2010). " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 " . الجزائر: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع . .
12. سي لاخضر غربي يسين. (جامعة الشلف يومي 15/14 نوفمبر 2016). " مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال ". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: دراسة ميدانية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات.
13. شريف عمر. (2012). طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة . جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر: الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية . .
14. عبة، مناصرية فريد، اسماعيل. (بلا تاريخ). " أليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة: ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، .
15. عبدالقادر، حمو بريش، محمد. (بلا تاريخ). " نحو تبني تصور استراتيجي لتثمين الطاقة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة : الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية . .
16. عبداللطيف، سيدي محمد شليل، عياد. (يومي 14 و 15 فيفري 2011). دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة . بشار: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية .
17. علي دحماني. (يومي 15/14 نوفمبر 2016). واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لولاية شلف " . . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف: مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات . .
18. عمار عماري. (يوما 7-8 أبريل 2008). " اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، . . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف : مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، .
19. قاسمي اسيا. (2012). " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية " . ، باجة، تونس ، يومي 27/26 أبريل: بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي ، التحديات ، التوجهات ، الافاق ، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.
20. محمد، ايمان رقامي، بوشنيقر. (2012). التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل. جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر: الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، .
21. مكي، بوطيبة هشام، عبدالرحمان. (- يومي 12 و 13 نوفمبر 2014). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة . تيارت:الاتحاد الأوروبي نموذجاً ، الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر ، .
22. مولايخضر، شنتي عبدالرزاق، حسين. (2011). " اثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركات. جامعة ورقلة ، يوما 22 و 23 نوفمبر: الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية : نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديث البيئي. .
23. وهيبه مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية . جامعة وهران :رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .